

جانب دولة رئيس مجلس النواب المؤقّر  
مذكرة عملاً بأحكام المادة 110 من النظام الداخلي لمجلس النواب

لما كان تعزيز الحريّات العامة ولا سيّما حريّة الرأي، وتأكيد مبادئ الديمقراطية ودور لبنان الحضاري يوجب العمل في أسرع وقت ممكن على عدم إدراج الأحكام الصادرة بمقتضى قانون المطبوعات في السجل العدلي .

لذلك

جننا بمذكرتنا هذه طالبين من دولتكم طرح اقتراح القانون المرفق على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها، راجين من المجلس الكريم إقراره وفق المواد 109 و110 و112 من النظام الداخلي.

النائب د. علي فياض



السيد



النائب د. ابراهيم الموسوي



عبدالله عيسى



31/5/14

## إقتراح قانون

يرمي إلى إضافة فقرة إلى المادة 30

من المرسوم الإشتراعي رقم 104 تاريخ 30-6-1977

( عدم إدراج الأحكام الصادرة بمقتضى قانون المطبوعات في السجل العدلي )

### مادة وحيدة:

أولاً: تُضاف إلى المادة 30 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 تاريخ 30-6-1977 وتعديلاته ( جرائم المطبوعات ) الفقرة التالية:

" لا تُدرج في السجل العدلي الأحكام الصادرة في جميع جرائم المطبوعات".

ثانياً: تُشطب من قيود السجل العدلي الأحكام الصادرة في جميع جرائم المطبوعات والمدونة فيه قبل نفاذ هذا القانون، ويجري ذلك تلقائياً أو بناء لطلب صاحب العلاقة بموجب قرار من النيابة العامة لدى المحكمة التي نظرت الدعوة بالدرجة الأخيرة.

ثالثاً: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

السيد

النائب د. علي فياض

النائب د. إبراهيم الموسوي

عبدالله

محمد

عبدالله

## الأسباب الموجبة

لما كان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وفقاً لما جاء في الفقرة (ج) من مقدمة الدستور.

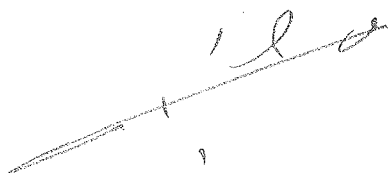
ولما كانت المادة 13 من الدستور قد كفلت حرية إبداء الرأي وكتابته.

ولما كان القانون اللبناني قد جرّم بعض حالات التجاوز في ممارسة حرية الرأي لا سيما عبر وسائل الإعلام وفق ما هو ثابت من أحكام المرسوم الإشتراعي رقم 104 تاريخ 30-6-1977 وتعديلاته المتعلق بجرائم المطبوعات.

ولما كان مجلس النواب وإيماناً منه بالحريات العامة التي يضمنها الدستور، ودعماً لحرية الإعلام في إطار المسؤولية والقوانين المرعية، وتأكيداً لمبادئ الديمقراطية، وإنسجاماً مع دور لبنان الحضاري المميز ومستواه الفكري الرائد وتفاعله الإنساني المتحرك، وقد أقرّ القانون رقم 33 تاريخ 18-5-1994 المتضمن تعديل بعض أحكام المرسوم الإشتراعي رقم 77/104 أنف الذكر بما يتوافق مع القيم والمبادئ المنوّه عنه أنفاً ولا سيما من خلال حظر التوقيف الاحتياطي في جميع جرائم المطبوعات (المادة 28).

ولما كانت الأسباب والمبادئ والقيم المتقدّمة توجب أيضاً عدم إدراج الأحكام الصادرة بمقتضى قانون المطبوعات في السجل العدلي كي لا يتم الإيحاء بأن المحكومين بمقتضاها هم من أصحاب السيرة الجرميّة أو السمعة السيئة في حين أن ما حكموا به لا يتعدى إطار تجاوز الحدود القانونية في إبداء الرأي، وإن مثل هذا الاستثناء معمول به فيما يتعلّق بالأحكام الصادرة بمقتضى قانون السير (المادة الأولى من مرسوم تنظيم السجل العدلي رقم 4385 تاريخ 21-11-1972 وتعديلاته). والتدابير المتخذة بحق الأحداث (الفقرة الأخيرة من المادة 50 من قانون الأحداث رقم 422 تاريخ 6-6-2002).

ولما كنا تحقيقاً لهذه الغاية، قد اعدنا إقتراح القانون المرفق الرامي إلى إضافة فقرة إلى المادة 30 من المرسوم الإشتراعي رقم 104 تاريخ 30-6-



1977 وتعديلاته تقضي بأن لا تُدرج في السجل العدلي الأحكام الصادرة في جميع جرائم المطبوعات، وعلى أن يُعطى هذا القانون مفعولاً رجعيّاً فيما خص الأحكام المدوّنة في السجل العدلي قبل نفاذه.

لذلك

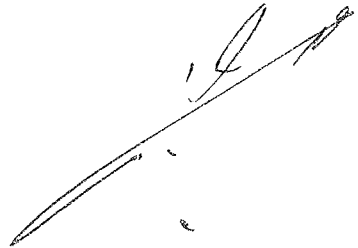
أتقدم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المرفق على أمل مناقشته وإقراره.

امسك

النائب د. علي فياض

النائب

د. إبراهيم الموسوي



صنّاه سنه  
٢٠٠٠

